الوثيقة الاقتصادية التي تخص مقدرات الشعب الكويتي تم إيقافها عبر الاستجوابات

العدساني يطالب رئيس الوزراء بمعالجة الأوضاع الاقتصادية

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالتدخل لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتصحيح وضع الكويت في مؤشر التصنيف الائتماني.

وقال العدساني، في تصريح صحافي امس بمجلس الأمة، ان الوثيقة الاقتصادية التي تخص مقدرات الشعب الكويتي تم إيقافها عبر الاستجوابات التي قدمها إلى وزير المالية براك الشيتان.

وأضاف أن المسؤولية تقع على كاهل الحكومة فيما تضمنته الوثيقة من مساس بالرواتب والدعوم، مؤكدا أن كل الحقائق التي كشفها منذ مارس الماضي حتى الشهر الجاري ثبتت صحتها.

وأشار إلى أن من ضمن هذه الحقائق ما ذكره فيما يخص عدم استقطاع 20٪ من الميزانية بأنه ما يجب أن يتم هذا الاستقطاع، موضحا أن جميع الجهات الحكومية اعترضت على إجراءات وزير المالية في هذا الشأن.

ولفت إلى أنه وجه سؤالا عن ضرورة تملك الدولة الأغلبية في بيت التمويل الكويتي وليس 48٪ فقط، مضيفا أن الإجابة وصلته ناقصة ومغلوطة بأن هناك استثناء.

وتساءل العدساني: وفقا لأي أساس يتم هذا الاستثناء؟، مضيفا أنه لا يجوز منح القطاع الخاص الأغلبية.

وأضاف أن هناك بلاغا قدم ضد إحدى شركات الطيران وحفظ نتيجة كونه بلاغا شكليا، موضحا أنه ذكر أن إجراءات وزير المالية في هذا الشأن كانت صورية ولا قيمة لها.

وأشار إلى أنه قدم رسالة واردة عن مدير التأمينات الهارب وبلاغا عن الصندوق الماليزي الذي قدم ناقصا بالإضافة إلى انخفاض التصنيف الائتماني وأيضا فيما يخص «الاستبدال» وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية للمتقاعدين.

وجدد العدساني مطالبته لرئيس مجلس الأمة بعدم إدراج «الضمان» الذي يستنزف أموال الدولة على جدول أعمال المجلس، وكذلك رئيس الوزراء بسحب مشروع القانون، مؤكدا أنه لا يجب أن تكون الدولة مرهونة للبنوك بمبلغ 3 مليارات دينار.

حماد لتأجيل أقساط القروض 6 أشهر إضافية أسوة بـ «المبادرين»

سعدون حماد

طالب النائب سعدون حماد الحكومة باتخاذ قرار عاجل بتأجيل أقساط قروض المواطنين الموظفين والمتقاعدين ومتلقي المساعدات الاجتماعية 6 أشهر إضافية، أسوة بالقرار الذي اتخذه صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شأن تأجيل تحصيل أقساط قروض المبادرين.

وقال حماد في تصريح صحافي بمجلس الأمة: سبق لنا تقديم مقترح تأجيل أقساط المواطنين سواء الموظفين أو المتقاعدين أو متلقي المساعدات الاجتماعية لمدة 6 أشهر أخرى نظرا لاستمرار انتشار فيروس كورونا مع احتمال زيادة الإصابات بموجة ثانية من الوباء حسب التصريحات الحكومية.

ولفت إلى أن 43 نائبا وقعوا على هذا الطلب، إلا أن الحكومة ترفضه، مؤكدا أن الحكومة مطالبة بمراعاة ظروف المواطنين وتحقيق العدالة والمساواة بينهم، خاصة بعد قرار صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم.

وبين أن صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة اتخذ اليوم قرارا بتأجيل تحصيل أقساط المبادرين 6 أشهر إضافية، معتبرا أن هذا القرار يضع الحكومة في حرج.

نقلة نوعية في خدمات الماء والكهرباء والنفط والغاز والطاقات المتجددة والبديلة

«بيت الوعي الكويتي» قدم حلولاً لمستقبل الطاقة في البلاد

د.عبدالمحسن الخرافي

فيصل مدوه

د.عادل الوقيان

د.تركي العازمي

د.بدر الشريعان

بسام الغانم

- مدوه: إستراتيجية عالية الجدوى الاقتصادية شاملة الاحتياجات المتنامية للطاقة الكهربائية
- الوقيان: نقدم للجهات المعنية رؤيته بخصوص الطاقة والثروة الطبيعية تستدعي الإسراع في تبنّيها
- الشريعان: تبنّي الجهات المسؤولة في الدولة لهذه المقترحات سيكون له مردود إيجابي
- الخرافي: رؤى واضحة سهروا عليها خلال الفترة الماضية رغم ما كان يتخللها من تداعيات وباء «كورونا»
- العازمي: الرؤية جمعت بين أوجه استثمار جديدة مربحة وإستراتيجية توفر ما نحن أحوج إليه
- الغانم: هدفنا تحسين الوضع البيئي من خلال استخدام الطاقات المتجددة وتقليل انبعاث الغازات الضارة

أنهت لجنة الطاقة والثروات الطبيعية في بيت الوعي الكويتي (وعي) تقريرها والذي يحتوي على رؤية بيت الوعي الكويتي التي ستقدم لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، والتي تعالج معظم أوجه الخلل وتطبيق الاصلاحات التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الكويت، وتوقف الفساد والاستنزاف الحاصل للكويت ومواردها.

وعن أعمال لجنة الطاقة والثروات الطبيعية ورؤيتها وأهدافها، قال المنسق العام لبيت الوعي الكويتي بسام فهد ثنيان الغانم: إن لجنة الطاقة والثروات الطبيعية هي إحدى لجان بيت الوعي الكويتي، والتي تركزت رؤيتها على الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية في الكويت، وتهدف من خلال أعضائها المتخصصين إلى تقديم المقترحات والحلول التي من خلالها يتم تحقيق قفزة نوعية في مجالات الطاقة والثروة الطبيعية في الكويت والذي سيكون له الأثر الإيجابي المباشر على الاقتصاد المحلي وتحسين وضع الدولة على المستوى الإقليمي والدولي، وتحسين الوضع البيئي من خلال استخدام الطاقات المتجددة، وتقليل انبعاث الغازات الضارة، وتطبيق مفهوم الطاقة المستدامة، وأيضا توفير فرص عمل للشباب الكويتي، وقد اجتمع أعضاء اللجنة عدة اجتماعات خلال أزمة كورونا أثناء الحظر وبعد وقف الحظر، وأعضاء لجنة الطاقة والثروات الطبيعية في بيت الوعي الكويتي (وعي) هم الإخوة: وزير التخطيط الأسبق د.أحمد الجسار، النائب السابق م.مبارك الدويلة، وزير الكهرباء السابق د.بدر الشريعان، م.محمد الكندري، م.نايف عبدالعزيز العنزي، م.جمال جعفر، م.أسامة العوضي، م.أحمد المليفي، م.ضحوي السويط، م.طلال منيزل العنزي، م.عبدالعزيز الصبيحي، محمد بن صقر العجمي، م.بحري محمد الجيران، وم.محمد الرخيص.

من جانبه، قال مقرر ونائب رئيس اللجنة د.بدر الشريعان: ركزت لجنة الطاقة والثروات الطبيعية في بيت الوعي الكويتي على أهم التحديات في هذا المجال من خلال اقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وقدمت حلولا ومبادرات من شأنها عمل نقلة نوعية في خدمات الماء والكهرباء والنفط والغاز والطاقات المتجددة والبديلة، ورفع كفاءة التشغيل في هذه المجالات بطرق حديثة تدعم الاقتصاد الوطني، وإتاحة فرص عمل للكويتيين، كما ركزت اللجنة على إدخال التكنولوجيا الحديثة كاستخدام الطاقة الشمسية، والعدادات الذكية، وإعادة تدوير النفايات واستخدامها لإنتاج الطاقة بصورة لها انعكاسات ايجابية على البيئة.

وأضاف: لم تغفل لجنة الطاقة في بيت الوعي الكويتي عن الحاجة لبعض التشريعات الداعمة لمقترحاتها والتي من شأنها تنظيم عمل هذه المقترحات، ورسم خارطة طريق لكيفية تبني مقترحات هذه اللجنة من قبل الدولة.

وختم د.الشريعان حديثه مخاطبا المسؤولين وأصحاب القرار بالدولة: نؤكد أن تبني الجهات المسؤولة في الدولة لهذه المقترحات سوف يكون له مردود إيجابي على كل الأصعدة، لاسيما اقتصاديا وبيئيا، وأيضا تطوير العنصر البشري والكوادر الوطنية، والذي يعتبر الأهم في هذه العملية الإصلاحية الشاملة.

بدوره، قال عميد بيت الوعي الكويتي المفكر فيصل مدوه: إن ما ورد في تقرير لجنة الطاقة والثروة الطبيعية لبيت الوعي الكويتي هو استراتيجية كاملة متكاملة عالية الجدوى الاقتصادية شاملة الاحتياجات المتنامية للطاقة الكهربائية والمياه الحالية والمستقبلية إضافة إلى طرحها الحد من بيع النفط بصورته الخام وتحويله إلى منتجات بتروكيماوية أكثر مردودا، آراء ممتازة وقابلة للتطبيق عند أي حكومة جادة، نرجو في هذا العهد الجديدان تلقى مثل هذه الرؤى المتقدمة الاحترام والنظرة الفاحصة، تحياتي وتقديري للجهد المبذول، والشكر لكل من ساهم به.

من ناحيته، قال عضو المجلس الاستشاري في بيت الوعي الكويتي د.عبدالمحسن الخرافي: بيت الوعي طاقات كويتية مخلصة تصدت للوعي لصالح الوطن وضمت كافة التخصصات المهنية، مما يعكس جديتها وشمول تصديها للقضايا المهمة، وعلى رأسها الإصلاح ومحاربة الفساد فهما جناحان متكاملان، فضلا عن بقية القضايا المهمة التي تصدى لكل منها فريق مختص، ومن هذا الغيث الذي فجّر الطاقات الكويتية فأسفر عن فريق لجنة الطاقة والثروات الطبيعية هذه اللجنة التي تناولت مصادر الطاقة وجوانبها المهمة وتحدياتها والتصورات المثلى لها فقدمتها جاهزة للمسؤولين في الدولة، في رؤى واضحة سهروا عليها خلال الفترة الماضية رغم ما كان يتخللها من تداعيات وباء كورونا، ولكنه العزم والتصميم والرغبة في تحقيق النجاح للكويت، وفقهم الله إلى كل خير، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

من جانبه، قال عضو المجلس الاستشاري في بيت الوعي الكويتي د.عادل الوقيان: يسعى بيت الوعي الكويتي بكوادره الوطنية إلى تقديم مقترحاته لخدمة مستقبل الكويت، واستدامة موارده وخيراته ونعمه لتمتد الى الاجيال المقبلة، وفي هذا السياق يقدم البيت للجهات المعنية رؤيته بخصوص الطاقة والثروة الطبيعية في مجالات متعددة تستدعي الإسراع في تبنيها وترجمتها إلى واقع، والمتفحص لتلك المقترحات يلاحظ توازنها وابتعادها عن النفع الشخصي، وتصب في المصلحة العامة للكويتيين، ولا شك أن إبداء الرأي والمقترح هو بداية التصدي للمشاكل والتحديات، ويبقى الأمل أن تجد هذه المقترحات استجابة فعلية لتحقيقها، والاهتمام بها وبكل البدائل التي تعنى في وضع الحلول لمشاكلنا بطرحها للنقاش بحيث تكون جزءا من البرنامج التنفيذي للدولة، وفق آلية عمل ومتابعة واضحة.

من جهته، قال عضو المجلس الاستشاري في «وعي» د.تركي العازمي: تقرير لجنة الطاقة وضع خارطة طريق لما يفترض اتباعه على نحو عاجل، نحن نعلم بأن القطاع النفطي يحتاج إلى استراتيجية جديدة وهذا ما رسمته اللجنة، بحيث يتحول من الاعتماد على بيع النفط الخام ومحطات الوقود في الخارج إلى التركيز على المشتقات النفطية حيث حاجة الأسواق العالمية لها في ازدياد، ناهيك عن مطالبتها بتطبيق قانون 39 لسنة 2010 الذي يحقق جودة في الانتاجية ويسرع من تركيب العدادات الذكية التي توفر على المستهلك.

وأضاف د.العازمي: ذهبت اللجنة الى أبعد من هذا وأعطت حلولا لكل مشاكل الطاقة والمياه، واقترحت إدخال الطاقة البديلة، كالتي تولد عبر الطاقة الشمسية والرياح وهما مشروعان قائمان لكن التطبيق لم نتوصل إليه، إضافة إلى المياه المعالجة التي تساعد المزارعين في توفير الامن الغذائي الزراعي، إنها رؤية جمعت بين أوجه استثمار جديدة مربحة واستراتيجية توفر ما نحن أحوج إليه في عالم تغيرت ملامح اقتصاده.

رؤية لجنة الطاقة والثروة الطبيعية في «وعي»

أولا: إجراءات إدارية وقانونية

- الإسراع في تحويل بعض قطاعات وزارة الكهرباء والماء إلى مؤسسة حكومية كما جاء في مشروع القانون المقدم من الحكومة منذ 2010 والقوانين المعدلة له.
- إنشاء هيئة للطاقة «بقانون» أو مركز وطني للطاقة «بمرسوم» أسوة ببعض الدول المتقدمة، ويكون دورها تنظيم العمل بكل ما يخص الطاقات المتجددة، ووضع الضوابط والقوانين التي تحد من هدر الطاقة بما فيها مواصفات الأجهزة المسموح باستخدامها في كل قطاعات الدولة من خلال مختبر وطني.
- إصدار قرارات إدارية للشركات في القطاع النفطي تهدف لرفع كفاءة الشركات والاعتماد على الكوادر الوطنية، وإجبار الشركات الأجنبية باستعارة العاملين بهذه الشركات خلال فترة عقودها على أن تقوم بتدريبهم وتحمل جزءا من رواتبهم.
- وضع دراسة دقيقة من ديوان الخدمة المدنية والقطاع النفطي لاحتياجات سوق العمل من التخصصات التي تحتاج اليها هذه القطاعات في مجال الطاقة.
- تطبيق نظام الشرائح لتعرفة الماء والكهرباء «تعديل قانون رسوم الوزارة»، بحيث تكون الشريحة الأولى الدنيا مجانية في السكن الخاص، والشريحة الثانية تكون بسعر التكلفة لمن يتعدى المستوى المتوسط للاستهلاك في القطاع السكني، أما لباقي القطاعات فتكون الشريحة الأولى بسعر التكلفة والشريحة الثانية بسعر مضاعف، ويحتاج تطبيق هذا النظام الى تركيب عدادات ذكية.
- إنجاز سياسة نظام صافي القياس، وهذا النظام يسمح للأشخاص ومؤسسات القطاع الخاص بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على منازلهم أو منشآتهم، وتوصيلها مع الشبكة الحكومية والاستفادة من الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية في استهلاكهم للكهرباء، وإذا أصبح لديهم فائض من هذا المصدر فيمكنهم ترجيع هذا الفائض إلى الشبكة الحكومية، والحصول على خصم من الحكومة على ذلك.
- تفعيل القانون رقم 39 لسنة 2010 والقانون، رقم 19 لسنة 2015 بتأسيس شركات كويتية مساهمة لبناء محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه.
- اعتماد كود وطني بقرار من البلدية للمباني يعنى بنظام العوازل وأنظمة التكييف في مختلف القطاعات.

ثانيا: القطاع النفطي والصناعات البترولية

- مع نزول الطلب العالمي للنفط الخام، يتوجب التوجه إلى إنشاء صناعات تحويلية داخل الكويت وخارجها والاستثمار بمصافي النفط على مستوى العالم.
- تعاني الكويت من نقص في انتاج الغاز الطبيعي خصوصا في فصل الصيف، تنتج الكويت 604981 مليون قدم مكعبة، وتستهلك 738401 مليون قدم مكعبة بعجز يقدر بحوالي 18٪.
- يتحتم على الكويت التحرك السياسي مع الدول المجاورة للإنتاج من الحقول المشتركة وخصوصا البحرية، أيضا التحرك السريع للاستكشافات عن حقول في جون الكويت.
- تنتج الكويت 2,9 مليون برميل نفط يوميا، تصدر منها 2,1 مليون برميل يوميا، وتستهلك محليا تقريبا 800 ألف برميل يوميا.
- يجب التوجه لبناء مصافي داخل الكويت وخارجها لأن سعر المنتجات البترولية له مردود اقتصادي أعلى بكثير من بيع النفط الخام.

يفضل التوجه لزيادة الإنتاج عن طريق زيادة كفاءة الآبار الحالية بالتقنيات الحديثة لسد الاحتياجات المحلية، وحاجة المصافي المملوكة للكويت في الداخل والخارج، وتلبية الطلب العالمي.

- لا توجد حاجة ملحة لزيادة الاستكشافات البترولية لأن المخزون الإستراتيجي المعلن حاليا يقدر بمائة مليار برميل بما يكفي لما يزيد على 77 سنة.
- يجب تعديل حصة انتاج الكويت مع ما يتناسب مع مخزونها الإستراتيجي وذلك من خلال منظمة «أوبيك».
- تقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية بإنتاج النفط عن طريق تأجير أو شراء منصات الإنتاج وتحويل ملكيتها لشركة نفط الكويت، والاعتماد على الكوادر الوطنية بشكل أكبر، وإجبار الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الشركات النفطية بتوظيف الكويتيين لتشغيل هذه المشاريع، وتحمل جزء من رواتب الكويتيين خلال فترة العقد.
- الاستثمار في إنشاء مجمعات للصناعات البترولية خارج الكويت لإنتاج المشتقات النفطية كالبولي ايثيلين وبوليبروبيلين وغيرهما من المركبات الكيماوية المطلوبة لمختلف الصناعات الحديثة.

ثالثا: قطاع الكهرباء

- تطبيق نظام العدادات الذكية مما له من أثر مباشر لتحسين خدمة إيصال وتوفير الطاقة من خلال متابعة الاستهلاك بشكل مستمر.
- الوزارة حاليا تتبنى نظاما مكلفا حيث تحتاج لشركة اتصال لقراءة المعلومات بينما الدول المتقدمة تتبنى نظما تتيح للجهة المعنية قراءة العداد بشكل مجاني عن طريق موجات شبيهة لترددات الراديو.
- تحتاج وزارة الكهرباء للتدخل المباشر لتلافي الهدر في الأموال العامة.
- الإسراع في تأسيس شركات جديدة لبناء محطات لتوليد الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، مع الحرص على توظيف الكويتيين بهذه الشركات برواتب أفضل من الحكومة بحيث لا تقل نسبة الكويتيين عن 70٪ من اجمالي الموظفين حسب ما جاء في المادة رقم 4 من قانون 39 لسنة 2010.
- التعاون مع وزارة التجارة لإلزام مصنعي أجهزة التكييف محليا والمستوردين لهذه الأجهزة من الخارج وضع ملصقات كفاءة الطاقة على مكيفات الهواء كمؤشر على كمية الطاقة التي تستهلكها الوحدات.
- تطبيق نظام تبريد الضواحي للمباني الضخمة والمناطق النموذجية الجديدة والمساجد والمدارس لما لها من توفير كبير لاستهلاك الكهرباء.
- تطبيق نظام كفاءة الطاقة في المباني الحكومية وتقليل استهلاك التكييف خارج ساعات العمل واعتماد الإنارة الموفرة في تلك المباني وأيضا اعتماد الأجهزة الموفرة للطاقة بشكل كامل عن طريق هيئة الطاقة المقترحة.

رابعا: قطاع المياه

- العمل على زيادة المخزون الاستراتيجي للدولة بشتى الطرق الممكنة، ومنها بناء خزانات تحت الأرض وأبراج لتعزيز ضغط الشبكة في المناطق، وخصوصا المناطق الجديدة.
- عمل بحيرات مالحة ضخمة تسحب من مياه الخليج العربي في المناطق الصحراوية بحيث تكون مصدر لتحلية المياه في حال تلوث مياه الخليج.
- إدارة مياه الصرف الصحي بشكل سليم، وزيادة نسبة المياه المعالجة بأقصى درجة ممكنة بحيث لا تصرف إلى البحر، وتكون المياه المعالجة كافية للري في تشجير الطرق وخدمة المصانع ومحطات غسيل السيارات وجميع الاستخدامات الأخرى، ويستثنى منها ما يدخل في الغذاء، وأيضا أن تحل محل شبكة المياه قليلة الملوحة.
- التقليل من الفاقد في شبكة المياه العذبة بعمل فحص كامل خصوصا في المناطق القديمة.
- إلزام المستهلكين بتركيب المرشدات للماء حسب المواصفات العالمية وتطبيق نظام الشرائح، بحيث يكون المعدل الطبيعي للقطاع السكني مجانا حسب الشريحة الأولى، وتتضاعف التعرفة لمن يسرف في استهلاك المياه العذبة.
- بحث إمكانية الاستفادة من المياه العذبة من مصب نهر شمال الخليج العربي من خلال اتفاقيات دولية، بحيث تكون عن طريق شركة محايدة تحفظ حق الكويت.

خامسا: قطاع الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة

- إنشاء مصنع وطني لإنتاج الألواح الكهروضوئية بمواصفات عالمية عن طريق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، أو إنشاء شركة مساهمة عامة تكون مملوكة بشكل جزئي للدولة ويسهم فيها المواطنون، بحيث تغطي الاحتياجات المحلية وفي المستقبل تنتقل لتصدير منتجاتها للخارج.
- شراء حصص أو عمل شراكات مع الشركات الرائدة في هذه الصناعة بشكل عام وخصوصا صناعة البطاريات.
- الالتزام بخطة الدولة في رؤية الكويت 2035 بحيث تصل الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة الى 32 ألف ميغاواط بحلول عام 2030.
- استخدام تدوير النفايات وإطارات السيارات بغرض انتاج الطاقة الكهربائية كما هو متبع في أغلب الدول المتقدمة، وذلك عن طريق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر او انشاء شركة مساهمة عامة تكون مملوكة بشكل جزئي للدولة ويسهم فيها المواطنون.
- إنجاز سياسة نظام صافي القياس، وهذا النظام يسمح للأشخاص ومؤسسات القطاع الخاص بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على منازلهم أو منشآتهم وتوصيلها مع الشبكة الحكومية والاستفادة من الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية في استهلاكهم للكهرباء، وإذا أصبح لديهم فائض من هذا المصدر فيمكنهم إعادة هذا الفائض الى شبكة الكهرباء الحكومية والحصول على خصم من الحكومة على ذلك.
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على المنشآت الحكومية بما فيها المدارس ومباني الوزارات والساحات الفضاء والمساحات المفتوحة.

تشجيع المواطنين استخدام الطاقة الشمسية في مباني السكن الخاص وذلك عن طريق تخصيص دعم من خلال القرض الإسكاني.

- توجيه الشباب الكويتي للدراسة والعمل في مجال الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، وإنشاء مراكز دراسات وكليات علمية متخصصة في الطاقة وعلومها.